

حوكمة وتمويل قطاع المياه في المتوسط



بعد أن تم اعتماده عام 2012 من جانب الاتحاد من أجل المتوسط، يمثل هذا المشروع الإقليمي مشروعاً مشتركاً للشراكة العالمية من أجل المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد كان للوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، والصندوق الاستئماني لتسهيلات الاستثمار والشراكة الأوروبية المتوسطية التابع للبنك الأوروبي للاستثمار، وبرنامج الشراكة المتوسطية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة خطة العمل المتوسطية - مرفق البيئة العالمية، والمكون المتوسطي لمبادرة المياه بالاتحاد الأوروبي، أدوار فعالة في بدء تنفيذ المشروع وتفعيله.

بين العديد من أصحاب المصالح. ويمكن الحوار الإقليمي من مشاركة خبرات وتجارب السياسات فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم تشجيع تطبيق الممارسات المثلى. يتم تنفيذ المشروع من خلال مزيج من أنشطة تفاعلية وطنية وإقليمية، حيث يصب ناتج العمل الوطني في بوتقة الحوار الإقليمي، فيما تدعم النتائج والخبرات المستقاة من الحوار الإقليمي العمل الوطني.

يهدف المشروع الذي يمتد على مدار ثلاث سنوات والمعنى بالحوكمة والتمويل لقطاع المياه في البحر الأبيض المتوسط (منتصف 2013 إلى منتصف 2016) إلى تشخيص عقبات الحوكمة الأساسية التي تواجه تعبئة التمويل لقطاع المياه وإلى دعم تنمية خطط العمل التوافقية المستندة إلى الممارسات الدولية المثلى. ويتم إجراء المراجعات القطرية لتحديد تحديات الحوكمة الأساسية التي تواجه التمويل، عبر إجراءات عمل فني متعمق وحوارات وطنية مستنيرة فيما



Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط



With the support of:



المؤتمر الإقليمي رفيع المستوى يعلن إطلاق المشروع رسمياً في مقر الاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة



تم إطلاق المشروع رسمياً يومي 28 و29 مايو/أيار 2013 على هامش مؤتمر إقليمي رفيع المستوى نظّمته الشراكة العالمية للمياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط. حضر الفعالية أكثر من 100 مشارك من 22 بلداً من مختلف أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكان من بينهم وزراء، ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، وممثلو منظمات وهيئات حكومية وغير حكومية، فضلاً عن الأطراف المعنية في قطاع مرافق المياه، والقطاع الخاص، ومجتمع الجهات المانحة والمؤسسات الأكاديمية.

افتتح معالي أمين عام الاتحاد من أجل المتوسط، السيد فتح الله السجلماسي المؤتمر، ثم أعقب كلمة الافتتاح كلمة رئيسية حول قضية حوكمة المياه ألقاها معالي وزير المياه والري في الأردن، السيد حازم الناصر، والذي مثل الأردن أيضاً بصفته البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط عن الجنوب. وقد تم إبراز علاقة المشروع وقيمتها المضافة وتوقيت تنفيذه الجيد في المنطقة في الجلسة الافتتاحية من جانب معالي وزير المرافق ومياه الشرب والصرف الصحي في مصر السيد عبد القوي خليفة؛ ومعالي وزير ورئيس سلطة المياه الفلسطينية السيد شداد العتيبي؛ ومعالي نائبة وزير التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك السيدة إرمينا سالكشيفيتش-ديزداريفيتش.

السياسات المعنية بالحوكمة وعوائق تعبئة الموارد المالية التي تستهدف خدمات قطاع المياه. وقد غادر المشاركون المؤتمر بعد تكوين فكرة متكاملة عن سياق المشروع وأهدافه وأنشطته. كما نجح المؤتمر في تحديد أوجه التضافر والتكامل مع المبادرات الأخرى حتى يمكن تجنب تكرار العمل، وبحث الإعداد النهائي لمنبر المناقشات الإقليمية ودوره فيما بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص حول العلاقة بين الحوكمة والتمويل في هذا المجال.

وأثناء انعقاد المؤتمر، تم الاستعراض المفصل للمكونين الرئيسيين في المشروع - الوطني والإقليمي- كما تم عرض مسار العمل المخطط له ومنهجية العمل وأدواته. علاوة على ذلك، تم عرض وتقديم جذور المشروع المترسخة بقوة في أعماله المستكملة بنجاح من جانب الشراكة العالمية للمياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في السنوات السابقة.

وقد تفاعل أكثر من 80 مشاركاً بقوة في أنشطة المؤتمر، حيث قدموا رؤى قيمة وانخرطوا في حوارات بناءة بشأن

تونس والأردن: أول بلدين يستفيدان من المشروع

في العام الأول لتنفيذ المشروع (2013-2014)، تم استكمال تقييمات الحوكمة بنجاح في الأردن وتونس. وقد حسّنت هذه التقييمات من فهم هياكل وعمليات وضع السياسات في قطاع المياه - بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص - وكيفية إثارها لتحديات أمام التمويل المستدام. تم إجراء التحليل التشخيصي لقطاع المياه من جانب فريق خبراء متعدد التخصصات تابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث قدم الفريق مجموعة من توصيات السياسات استناداً إلى الممارسات الدولية المثلى وخطط العمل الخاصة بكل بلد على حدة. ومن أجل تسهيل الفهم على أصحاب المصالح وبناء تعاون قائم على الملكية والتوافق بشأن نتائج العمل التحليلي، جرى تنفيذ البحث التقني بالتوازي مع حوارات السياسات الوطنية متعددة أصحاب المصالح، بمشاركة ممثلين من قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي وآخرين ممن لهم علاقة بهذا المجال (السلطات، والمرافق، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومستخدمي المياه، وغيرهم). وقد تطورت العملية من خلال سلسلة من بعثات تقصي الحقائق وحلقات العمل والمقابلات والاجتماعات الثنائية، كما استفادت من رؤى تم تقديمها بفعالية من جانب الأطراف المعنية عبر الاستقصاءات واستبيانات استطلاع الآراء المكتوبة حول مسودات الوثائق الفنية.

ختام ناجح للحوار بشأن سياسات المياه في الأردن، يونيو/حزيران 2014



وجرى الحوار في إطار تعاون وثيق مع وزارة المياه والري في الأردن. وفي عامي 2013-2014 شارك في المشروع أكثر من 150 طرفاً من أصحاب المصلحة — أكثر من 30 في المائة منهم من النساء — وتوج بإصدار تقرير "حوكمة المياه في الأردن: التغلب على التحديات التي تواجه مشاركة القطاع الخاص". وكجزء من الحوار، تم عقد ثلاث حلقات عمل تشاورية وطنية في عمّان في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2013، و5 فبراير/شباط 2014 و4 يونيو/حزيران 2014 على التوالي.



تم التوصل إلى أن قطاع المياه الذي يشهد تجزؤً وتغيراً مستمراً يمثل التحدي الرئيسي للأردن نظراً لتشتت المسؤوليات بشأن المياه ومشاركة القطاع الخاص على مستوى عدد من المؤسسات. وتركز التوصيات المتعلقة بالسياسات على الحد من المخاطر التنظيمية عن طريق إعداد إطار تنظيمي عالي الجودة للمياه وعن طريق إدارة مشاركة القطاع الخاص في بيئة تعاني من قيود الموازنة العامة. كما يوصى بشدة بتعزيز قدرات الأطراف المعنية لضمان التقبل السياسي والاجتماعي لمشاركة القطاع الخاص.

وتماشياً مع السياسات والبرامج الحالية والمزمعة، وبالإضافة إلى التحليل التشخيصي لقطاع المياه، تضمن التقرير توصيات بشأن السياسات إلى جانب خطة عمل تم وضعها. وعلاوة على ذلك، فإنه يصب في عدد من الجهود الجارية رفيعة المستوى، بما في ذلك الدراسة الوطنية المستمرة بشأن نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإعداد إطار العمل الوطني الممتد على مدار عشر سنوات، واللذان يجريان تحت رعاية صاحب الجلالة ملك الأردن.

وبمناسبة حلقات العمل، تم عقد اجتماعات منفصلة بشكل متعاقب مع مجتمع الجهات المانحة العاملة في قطاع المياه بالأردن لضمان التكامل وتجنب تكرار الجهود.

تم عرض التقرير خلال حلقة العمل الثالثة في حضور معالي الأمين العام لوزارة المياه والري في الأردن، المهندس باسم طلفاح، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية بما فيها ممثلين عن الهيئات ومرافق الخدمات والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد وافق المشاركون في حلقة العمل بشدة على استنتاجات وتوصيات التقرير وأثنوا على الحوار متعدد أصحاب المصالح المتعلقة بالسياسات بوصفه أداة مفيدة في تنسيق مبادرات حوكمة المياه في الأردن.



التقرير الكامل لتقييم حوكمة المياه في الأردن: إدراج رابط برمز QR

ختام ناجح للحوار في تونس، يونيو/حزيران 2014



في استجابة لخطاب الدعم الرسمي من قبل معالي وزير الزراعة التونسي السيد محمد بن سالم، الذي طلب فيه إدراج تونس ضمن البلدان محل اهتمام المشروع، بدأ حوار السياسات التونسي بعيد إطلاق المشروع في المؤتمر الإقليمي رفيع المستوى في مايو/ أيار 2013، وسار بالتوازي مع حوار السياسات الأردني.

وفي عامي 2013-2014، شارك في الحوار الوطني لسياسات المياه أكثر من 160 جهة تونسية من الأطراف المعنية — أكثر من 40 في المائة منها من النساء — وتوج بطرح التقرير الوطني "حوكمة خدمات المياه في تونس: التغلب على التحديات التي تواجه مشاركة القطاع الخاص". وكجزء من الحوار، تم عقد ثلاث حلقات عمل تشاورية وطنية في تونس العاصمة في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2013، و5 مارس/آذار 2014 و9 يونيو/حزيران 2014 على التوالي. وبمناسبة حلقات العمل، عقدت اجتماعات منفصلة بشكل متعاقب مع الشركاء الفنيين والماليين العاملين في قطاع المياه بتونس لضمان التكامل وتجنب تكرار الجهود.

ويمثل التقرير نتاج حوار سياسات متعدد أصحاب المصالح، أطلق خلال حلقة العمل الثالثة بشأن السياسات في حضور جهات متعددة صاحبة المصلحة مثل وزارات الفلاحة، والتجهيز والمساحة والتنمية المستدامة، والاقتصاد والمالية، فضلاً عن ممثلين من شركات المياه والمجتمع المدني والجهات المانحة والجامعات والخبراء. وقد تم إعداد التقرير من خلال العمل الفني للمشروع على النتائج المنبثقة من حوار السياسات. وقد اشتمل على تحليل تشخيصي للمعوقات الرئيسية المتعلقة بالحوكمة التي تقف أمام مشاركة القطاع الخاص في

خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى توصيات محددة للتغلب عليها. وقد رحب المشاركون باستنتاجات وتوصيات التقرير واعتبروا نتائجها ممثلة لتوافق واسع في الآراء بشأن تحديات الحوكمة التي تواجهها تونس في قطاع المياه والخطوات اللازمة لتعميق عملية الإصلاح الجارية وضمان استدامتها.

التقرير الكامل لتقييم حوكمة المياه في تونس: - إدراج الرابط برمز QR:



يتطلب تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تونس تغييراً في الثقافة الإدارية وكذلك أنماط عمل خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي. ومن التوصيات المقدمة للتغلب على تحديات الحوكمة، تحديد الصيغة المناسبة لمشاركة القطاع الخاص، وطرق تحسين الاستدامة المالية في قطاع المياه، وفي الوقت نفسه تطوير آليات الشفافية من خلال تقوية مشاركة الأطراف المعنية. وربما عززت التوصيات الإصلاحات والمبادرات الجارية المتعلقة بالمياه التي تقودها السلطات الوطنية والجهات المانحة.

الخطوات التالية

الصلة التي أجريت من قبل مشروع آلية دعم الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه، وسيستعرض أيضاً سبل التضافر مع الأطراف الإقليمية الأخرى التي تهدف إلى تعزيز التمويل المستدام للبنية التحتية للمياه، بما في ذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص.

ويتواصل العمل حول هذا المنبر الإقليمي كمنصة للحوار بين راسمي السياسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف صياغة طرق للتقدم نحو إصلاحات الحوكمة بما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه، بما يشمل آليات لتعبئة التمويل خارج الأجهزة الحكومية.

ويهدف المشروع إلى تعزيز الحوار الإقليمي الذي بدأ مع إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في مايو/أيار 2013، فضلاً عن تبادل الخبرات بشأن حوكمة المياه والتمويل المستدام. وفي هذا الصدد، سيجتمع المؤتمر بين جهات مستهدفة من أصحاب المصلحة من منطقة البحر الأبيض المتوسط، من داخل قطاع المياه ومن خارجه، بما في ذلك السلطات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وسيستند المؤتمر على نتائج حوارات سياسات المياه التي أجريت في الأردن وتونس خلال العام الأول من المشروع (2013-2014) وسيناقش طريق المضي قدماً في العام الثاني. وعلاوة على ذلك، سيستفيد المشروع من الأعمال ذات

يتوقع المكون الوطني للمشروع أن يجري خلال عامي 2014-2015 حوارات سياسات وطنية في مجموعة أخرى من البلدان، ومن بينها فلسطين، والتي ستكون من البلدان ذات الاهتمام العاجل. وستستفيد تلك المرحلة التالية من المنهجية المثبتة للعمل التحليلي المتين وعمليات الحوار المستنير الذي يشمل العديد من الأطراف المعنية.

وعلى المستوى الإقليمي، سيعقد المؤتمر الإقليمي الأول للمشروع في 28-30 أكتوبر/تشرين الأول 2014 بأثينا، في اليونان، بالتعاون الوثيق مع مشروع آلية دعم الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه (SWIM-SM) الممول من الاتحاد الأوروبي.

الخط الزمني

تم إطلاق المشروع رسمياً يومي 28-29 مايو في برشلونة، أسبانيا، تحت إشراف الاتحاد من أجل المتوسط. وخلال سنوات تنفيذ المشروع الثلاث (2013 - 2016) سيتم تنفيذه بالتبادل ما بين العمل الفني على المستوى الوطني والمؤتمرات الإقليمية السنوية.

على المستوى الإقليمي

28-29 مايو 2013
مؤتمر إطلاق المشروع في
برشلونة

28-30 أكتوبر 2014
المؤتمر الإقليمي الأول

المؤتمر
الإقليمي الثاني

المؤتمر
الإقليمي الثالث

2016 ← 2015 ← 2014 ← 2013

حوارات حول السياسات في
بعض البلدان المختارة

حوارات حول السياسات في
بعض البلدان المختارة

حوارات حول السياسات في
تونس والأردن

على المستوى الوطني

المزيد من المعلومات:

GWP-Med: secretariat@gwpmed.org

OECD: water.governance@oecd.org

UfM: water@ufmsecretariat.org